



PROVISIONAL
A/39/PV.65
23 November 1984
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد لوساكا (زامبيا)

- مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا [٣٧] (تابع)
- العدوان الاسرائيلي المسلّح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين [٢٤] (تابع)
- (أ) تقرير الأمين العام
- (ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : بيد وأنــه لا يوجد جزء من العالم قد عانى وما زال يعاني من الحرب مثلما يحدث لجنوب شرقي آسيا . ان بلدان الهند الصينية - فييت نام ، ولاوس ، وكمبوتشيا - ضحايا للاستعمار وأعمال العدوان الامبريالي . وما زالت حتى اليوم لا تعرف السلم والهدوء ، لأن القوات سالفـة الذكر لا تكل عن تصعيد التوترات في جنوب شرقي آسيا ، وبذلك تمنع اقامة علاقات حسن الجوار والتعاون بين دول المنطقة .

من الذى يتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذه الحالة ؟ انها أولا وقبل كل شيء الولايات المتحدة التي لم تستخلص أية عبرة من عدوانها على فييت نام ، وتحاول امـلاء ارادتها على شعوب جنوب شرقي آسيا ، كما تحاول فرض سيطرتها على تلك المنطقة التي اعتبرتها واشنطن مجالا حيويا للمصالح الأمريكية . وهي لهذا تلجأ الى التكتيك الامبريالي الشهير فرق تسد . ان الحملات الدعائية التي لا تنتهي حول ما يسمى بالتهديد السوفييتي الفيتنامي ما هي الا ذريعة لتقسيم دول جنوب شرقي آسيا الى مجموعتين متعارضتين لا ثارة الشك وعدم الثقة بينهما ، وبذلك تحتفظ قوى الامبريالية والهيمنة بغـلروف مواتية لتدخلها في ذلك الجزء من العالم .

وتكشف هذه الحقائق الزيف الواضح للحجج التي تسوقها دعاة هذه السياسة ، والتي مفادها أن أسباب التوترات في جنوب شرقي آسيا هي أحداث وقعت في كمبوتشيا ، منذ ست سنوات عند ما قام شعب كمبوتشيا بمساعدة فييت نام بالاطاحة بنظام بول بوت البغيض الذى كان يرتكب عمليات اباداة ضد شعبه . وهم بترديدهم لما يسمى بالمشكلة الكمبوتشـية وتركيزهم عليها انما يفضلون قوى الامبريالية والهيمنة على القوى التي تحاول اقامة التنمية

التقدمية في بلدان جنوب شرقي آسيا . ويحاولون زعزعة استقرار الحالة في جنوب شرقي آسيا . واذ نفتنم هذه الفرصة نود أن نعرب مرة أخرى عن قلقنا العميق ازاء حقيقة أن مقعد كمبوتشيا في الأمم المتحدة ما زال مفتصبا من قبل الذين لا يمثلون شعب كمبوتشيا ، بل لا يمثلون الا أنفسهم .

ان الأعمال التي تستهدف اثارة الصراعات بين الدول في جنوب شرقي آسيا تتضمن احتلال جزء من الأرض اللابوية من جانب وحدات عسكرية من تايلند . ولا يمكن القول بأن هذا الاجراء الذي لا مبرر له يوضح اهتمام تايلند بتنمية علاقات حسن الجوار والتمايش السلمي مع دول الهند الصينية . ونحن نؤيد تماما موقف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية القائم على أساس الحاجة الى الدفاع عن استقلالها وسلامتها الاقليمية ، واقامة العلاقات الطبيعية مع تايلند وفقا للمبادئ الواردة في البيان المشترك الصادر عن لاو وتايلند في ١٩٧٩ .

لقد كانت شعوب بلدان الهند الصينية الثلاثة تخوض طوال العقود الماضية ، كهاذا بطوليا ضد الغزاة الأجانب ، ومن أجل الاستقلال الوطني وتقرير المصير ، واهرازها النصر في هذا الكفاح ، انتزعت حقها في أن تكون لها السيادة في بلدانها ، وأن تقرر مصيرها بحرية وما من أحد يستطيع الآن عكس اتجاه التطورات التقدمية في بلدان الهند الصينية .

ان لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية روابط صداقة قديمة مع هذه البلدان . ولذلك ، فاننا مفتبطون للنجاح الذي حققته جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية في بناء مجتمع عادل وجديد . اننا نرحب بتعزيز التعاون فيما بين هذه البلدان ، هذا التعاون الذي يمكنها بفضلها أن تعارض بنجاح أكبر التدخل العدائي للإمبريالية والهيمنة . ونحن نقدم لها المساعدة الكاملة في سياستها الخارجية القائمة على السلم ، والموجهة لتطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا . ان بلدان الهند الصينية تعمل بنشاط ضد المواجهة ، وتود اجراء حوار وتسوية مشاكلها سلميا على مائدة المفاوضات . ونعتقد أنه لا يمكن ازالة التوترات من جنوب شرقي آسيا الا عن طريق تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، مع الاحترام الكامل للمصالح المشروعة لجميع البلدان المعنية ، بعيدا عن أى تدخل سواء من داخل المنطقة أو خارجها . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها اقامة علاقات ثقة وتعاون متبادلة في تلك المنطقة ككل ، خدمة لمصالح البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ودول الهند الصينية .

ولذلك فاننا نؤيد تأييدا كاملا نداء المشاركين في المؤتمر التاسع لوزراء خارجية لاوس وفييت نام وكمبوتشيا ، للبدء فورا في اجراء حوار بين دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا وبلدان الهند الصينية ، بغية النظر في المشاكل الهامة التي تهم كلا الجانبين . كما تتجلى حسن نوايا دول الهند الصينية أيضا في اقتراحها أن يجرى الحوار ، من جهة ، على أساس المقترحات التي قدمت في المؤتمر الثامن لوزراء الخارجية الذي عقد في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، ومن جهة أخرى على أساس مقترحات بلدان أمم جنوب شرق آسيا ، التي قدمت في ٢١ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣ ، وكذلك مقترحات أخرى تقدم بها كلا الجانبين . وتستحق جميع هذه المقترحات احتراما متساويا وينبغي تناولها على قدم المساواة .

ونلاحظ بارتياح أن كل هذا يبين امكانية التوصل الى تسوية سياسية ، وتطبيع العلاقات في جنوب شرقي آسيا . واذ ما أريد لهذا أن يتحقق فينبغي لجميع دول رابطة أم جنوب شرقي آسيا أن تتخذ موقفا أكثر واقعية ، وأن تبدى الارادة اللازمة لاعادة اقامة العلاقات الطبيعية .

وما من شك في أن التوصل في وقت مبكر الى اتفاق بشأن جميع التدابير الأخرى التي يمكن أن تكفل السلم والأمن على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا ، في ظل ضمانات دولية سيساعد على تحسين الحالة في جنوب شرقي آسيا . وبهذه الطريقة يمكن وقف الأنشطة التخريبية لعصابات بول بوت وغيرها من المجموعات المسلحة لقوات الخمير الرجعية التي تشن هجمات على كمبوتشيا من الأراضي التايلندية . وهذا هو أحد الشروط الأساسية المسبقة لتحقيق الأمن الكامل لجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ويمكن ، بعد ضمان أمن كمبوتشيا ، أن تنسحب قوات المتطوعين الفيتناميين انسحابا كاملا من ذلك البلد .

اننا نؤيد النتائج التي أسفر عنها المؤتمر التاسع لوزراء خارجية فييت نام ولاوس وكمبوتشيا ، الذي أكد مرة ثانية على استعداد وتصميم تلك البلدان على أن تبذل كل ما في وسعها لاستعادة علاقات الصداقة طويلة الأمد بين بلدان الهند الصينية والشعب الصيني واقامة علاقات طبيعية على أساس مبادئ التعايش السلمي .

وقد ذكر هذا بوضوح تام في البيان المشترك الذي صدر لدى اختتام زيارة قام بها مؤخرا الى تشيكوسلوفاكيا وفد حزبي حكومي من جمهورية كمبوتشيا الشعبية ضم شان سي ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب الشعب الثوري الكمبوتشي ، ورئيس مجلس وزراء جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة للسلم والاستقرار والتعاون أمر يكتسي أهمية كبرى لا لدول المنطقة فحسب بل للعالم بأسره . فهذه الطريقة ، يمكننا أن نزيل إحدى البؤر الرئيسية للتوتر ، التي يثير وجودها قلقا عميقا لجميع الدول والشعوب التي ترغب في أن تعيش بسلام . ونحن مقتنعون تمام الاقتناع أن مناقشاتنا الراهنة يمكن أن تساعد أيضا في تحقيق هذا الهدف الهام .

السيد داشتسيرين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان جمهورية

منغوليا الشعبية مهمة اهتماما كبيرا باقامة سلام دائم في آسيا ككل وفي جنوب شرقي آسيا على وجه الخصوص . لذلك ، فان مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ذات أهمية عظمى لوفد منغوليا .

ان الحالة في تلك المنطقة لا تزال متوترة نتيجة للعدوان والاستفزاز من جانب قوى الامبريالية والرجعية والهيمنة . واستمرار هذه الحالة يخدم مصالح تلك القوى ، لتبرير تعزيز وجودها العسكري في تلك المنطقة ، ولتبرير سياستها في ممارسة الضغط والابتزاز على دول المنطقة . ان منطقة جنوب شرقي آسيا التي يمزقها عدم الثقة والعداء تخدم المصالح الانانية لهذه القوى وطموحاتها في الهيمنة على المنطقة . وهكذا فان استغلالها، الذي يدعول للخلل ، لما يسمى بمشكلة كمبوتشيا ، واستخدامها الامم المتحدة وجربها الى التورط في مخططاتها البالية بغية التدخل الصارخ في شؤون دولة ذات سيادة ، هي جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، يعد انتهاكا لميثاق الامم المتحدة .

وأود هنا أن أشير الى أنه بالإضافة الى ما سبق ذكره ، فان استمرار احتلال نظام بول بوت لمقعد كمبوتشيا في الامم المتحدة - بفرض النذر عن الالفة التي يستتر وراءها - هذا النظام الذي ارتكب مذابح جماعية ضد ملايين الكمبوتشيين ، هو الذي ألحق بالفعل ضررا كبيرا بمكانة الامم المتحدة وهيبتها ، وليس اعتماد منظمنا للاعلان الهام بشأن حق الشعوب في السلم ، كما حاول أن يخبرنا مثل ماليزيا قبل أيام قليلة .

ان شعوب بلدان جنوب شرقي آسيا ، لاسيما دول الهند الصينية ، التي لا تزال حتى هذا اليوم هدفا لأنشطة عدوانية وتوسعية من جانب قوى الامبريالية والرجعية والهيمنة ، تحتاج الى السلم والهدوء . ومن واجب منظمنا أن تساعد على تحقيق سلم دائم وعادل لشعوب الهند الصينية التي عانت طويلا ، وأن تقيم علاقات حسن جوار بين مجموعتي الدول في جنوب شرق آسيا .

وثمة أساس راسخ لذلك . وأود أن أشير في هذا الصدد الى المبادرات والمقترحات البناءة والمتكررة التي تقدمت بها دول الهند الصينية وهي جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وأود أن أنوه أيضا بالنهج الجادة التي تتبعها هذه الدول لمعالجة مشاكل المنطقة ، ورغبتها الخالصة في تسوية هذه المشاكل سلميا ، وفي اقامة علاقات حسن جوار مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وطبيعة الحال لا بد من النظر بعين الاعتبار الى موقف دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وكما يفيد بيان المؤتمر التاسع لوزراء خارجية فييت نام ولاوس وكمبوتشيا المورخ في ٢ تموز/يوليه من العام الحالي ، ينبغي أن تنبني مناقشة مشاكل المنطقة على المقترحات التي تقدمت بها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ وكذلك على المقترحات التي تقدمت بها دول الهند الصينية الثلاث في ٢٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام ، وعلى غيرها من المبادرات والمقترحات الصادرة من كل من الجانبين .

ويرحب وفد منغوليا بالقرار الخاص باجرا* مزيد من الحوار بين مجموعتي الدول في جنوب شرقي آسيا من خلال مثلي فييت نام واندونيسيا . ونحن نعتقد انه اذا ما توفر التصميم السياسي اللازم ، سيتمكن تحقيق نتائج طموحة بغية اقامة علاقات من الثقة والتعاون المتبادلين فيما بين دول المنطقة ، وانشاء منطقة سلم واستقرار في جنوب شرقي آسيا .

ونحن نهدي تماما موقف بلدان الهند الصينية الذي مفاده انه لا يمكن تحقيق السلم والاستقرار في هذه المنطقة الا اذا احترمت كل بلد في المنطقة استقلال البلدان الأخرى وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، واذا أرست هذه البلدان علاقاتها على أسس المساواة والفائدة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم الاعتداء ، والتعايش السلمي والتعاون ، واذا قامت مجموعتا الدول بحل المشاكل والمنازعات القائمة بالطرق السلمية وعن طريق التفاوض ، على أن تراعي كل منهما مصالح الأخرى ، واذا احترمت الدول الواقعة خارج المنطقة استقلال بلدان هذه المنطقة وسيادتها وسلامتها الإقليمية ،

وإذا وضعت حدا للضغط والتهديدات التي تسهم في تصعيد التوتر والمواجهة فيما بين بلدان المنطقة ، وإذا لم تسمح دول المنطقة للدول الأجنبية باستغلال أراضيها كقواعد لشن العدوان أو للتدخل المباشر أو غير المباشر ضد الدول الأخرى .

وقد دعت جمهورية منغوليا الشعبية دوما السلم والأمن في منطقة جنوب شرقي آسيا وفي غيرها من مناطق القارة الآسيوية . ومنغوليا بوصفها بلدا آسيويا تهتم اهتماما شديدا باقرار السلم الدائم في هذه القارة ، ومن ثم فنحن نؤيد المبادرات والمقترحات الهادفة الرامية الى تعزيز السلم والأمن في آسيا . وكما هو معروف فقد تقدمنا بمقترح يدعو بصفة أساسية الى تنفيذ مبدئي عدم العدوان وهدم استخدام القوة في العلاقات فيما بين الدول ، وذلك على أساس اقليمي . وهذا هو على وجه التحديد السبيل الذي يتسنى لنا من خلاله تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين فيما بين الدول في شتى مناطق العالم ولا سيما في جنوب شرقي آسيا .

وفي هذا السياق ، يؤيد وفد جمهورية منغوليا الشعبية تمام التأييد مقترحات دول الهند الصينية الثلاث بشأن عقد معاهدة بين تلك الدول والصين تقضي بامتناع كل من الجانبين عن شن العدوان على الآخر والتدخل في شؤونه الداخلية ، الأمر الذي من شأنه أن يشكل بلا شك خطوة ايجابية صوب تحسين المناخ السياسي العام في المنطقة ، ويعزز جهود بلدان المنطقة الرامية الى تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم واستقرار .

السيد كرافيتز (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : ان وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يؤيد تمام وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في المسائل ذات الصلة بالسلم والاستقرار والتعاون في منطقة جنوب شرقي آسيا ككل .

فقد كانت هذه المنطقة بأسرها وما زالت تشكل بؤرة خطيرة للتوتر الدولي . ان نظرات الغزاة الجشعة كانت دوما مركزة على هذه المنطقة . وشهدت شعوب هذه المنطقة على يد الدول الامبريالية أعمال عدوان تواتر وقوعها الواحد تلو الآخر ليجلب لها

الموت والدمار وشتى صنوف المعاناة . أما أوج هذه الاعمال وأشدّها وطأة فهي الحروب القذرة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً ، والآن وعندما بدأت الجراح الناجمة عن الاحداث الاخيرة في الالتئام وجدت شعوب الهند الصينية ، التي يسهل فهم تطلعاتها الى السلم والاستقرار ، نفسها مضطرة الى ايلاء عناية خاصة لأنّ منها ، ان تحاول قسوى الامبريالية والهيمنة بكافة الوسائل الممكنة استعادة المواقع التي فقدتها هناك ، وهي تسعى ، من طريق تدبير المكائد الخطيرة وممارسة الضغوط السافرة ، الى التأثير على التنمية الحرة لشعوب جنوب شرقي آسيا وعلى التعاون النصف القائم بينها . وتبذل هذه القوى أقصى ما في وسعها لفرض ارادتها على شعب كمبوتشيا ، ولاخامد الصحة الوطنية لدى جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، فهي تشن حملة للتشهير بجمهورية كمبوتشيا الشعبية وبحليفتها الوفية جمهورية فييت نام الاشتراكية التي مدت يد المساعدة للشعب الكمبوتشي عندما حاول أن يتخلص من النظام الدموي .

وقد بدأ الشعب الكمبوتشي الآن عملية التنمية الاجتماعية والسياسية . ويحاول هذا البلد التغلب ولو بشكل مؤقت على العواقب الوخيمة المتخلفة من العاصي . ويجري من خلال الخطط الاقتصادية الوطنية ايلاء اهتمام كبير لتنمية الزراعة ، وتتخذ تدابير لتعزيز صحة الصناعة والنقل ، ولاتامة شتى أنواع الصلات للربط بين عناصر الاقتصاد كافة . ويضي العمل بخطى حثيثة في مجال محو الأمية ، كما يجري توسيع شبكة الخدمات الطبية .

أما السياسة الخارجية لهذا البلد فهي كما ينص دستوره محددة بثلاثة مبادئ هي الاستقلال والسلم وعدم الانحياز .

بيد أن كل ما تقدم لا يتماشى وخطط قوى الامبريالية والهيمنة التي تعتبر جنوب شرقي آسيا منطقة استراتيجية هامة لمصالحها الانانية ، الأمر الذي يفسر ما تقدمه الولايات المتحدة والصين من تأييد شامل ومساعدة لبقايا عصابة بول بوت ، التي تخلص منها الشعب الكمبوتشي . ولا تقتصر الولايات المتحدة على المشاركة المباشرة في عمليات مستترة ضد جمهورية

كمبوتشيا الشعبية من خلال تمويل أنصار بول بوت وغيرهم من جماعات الخمير الرجعية ،
وانما تحاول أيضا اقناع سائر بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن تحذو حذوها .
واقترض هذا الاصرار على مواصلة انتهاج هذا السبيل انشاء ما يسمى بلجنة الأربعة
التي تضم ممثلين من سنغافورة وتايلند وماليزيا ومن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية
أيضا .

وفي جهودها لتحويل بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الى عصبة متعاونة فسي مؤامراتها الامبريالية في المنطقة ، تحاول الولايات المتحدة اخافتهم بالاشارة الى ما يسمى بالخطر السوفياتي الفيتنامي . وتقوم في الوقت نفسه بتوسيع وتحديث قواعد ها العسكرية في جنوب شرقي آسيا وتحاول اقامة قواعد جديدة هناك . ويتم اعداد مخططات يجرى تنفيذها لوزع امدادات الأسلحة هناك لتستخدمها ما تسمى بقوات التدخل السريع للولايات المتحدة .

وقد تعقدت الحالة في جنوب شرقي آسيا مؤخرا بسبب الاستفزات المسلحة على الحدود بين الصين وفيت نام ، وبين تايلند ولاو . وقد نظر مجلس الأمن مؤخرا في الحالة الخطيرة التي نجمت عن غزو قوات تايلند واحتلالها الجزء من أراضي جمهورية لاو . وبالرغم من العقبات الكثيرة التي توضع أمام تحقيق الاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، تستمر لاوس وفيت نام وجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية في محاولة البحث عن حلول سياسية من أجل تطبيع العلاقات مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وتلقى تلك الجهود تفهما متزايدا في جميع أنحاء العالم . وعند تحديد النهج الذي سيتبع في الحوار بين مجموعتي بلدان جنوب شرقي آسيا ، ينبغي اعطاء اهتمام كبير لمجموعة المبادرات البنائة التي قدمت في مؤتمر وزراء خارجية فيت نام ولاوس وجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية الذي عقد في كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ . وقد قدمت تلك الدول اقتراحا بعقد مؤتمر دولي بشأن تحويل جنوب شرقي آسيا الى منطقة سلم واستقرار ، يشارك فيه بلدان جنوب شرقي آسيا وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وهولما والبلدان الخمسة المشاركة في المؤتمر الدولي السابق المعني بالهند الصينية ، أي الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة بالإضافة الى الهند .

وتشير الوثيقة التي تم التوقيع عليها هذا العام من قبل وزراء دول الهند الصينية الثلاث ، انه بالرغم من الخلافات القائمة بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية ، فانها جميعا تشارك في الاهتمام والرغبة في تخفيف التوترات ، وفي تعزيز

التفاهم المتبادل ، وفي البحث عن السبل التي تؤدي تدريجيا الى سلام دائم واستقرار في جنوب شرقي آسيا دون تدخل أجنبي ، وما يتوافق مع مصالح جميع بلدان المنطقة ، وكذلك مصلحة السلم الدولي .

وترحب دول الهند الصينية باجراء حوار بين مجموعتي البلدان بهدف مناقشة المشكلات الطّحة وتسويتها . ويمكن اجراء مناقشة تقوم على أساس المساواة والاحترام المتبادل طبقا للاقتراحات التي قدمتها فييت نام ولاوس وجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية في البيان المشترك الصادر عن المؤتمر الثامن لوزراء الخارجية في ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٨٤ ، واقتراحات بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المقدمة في ٢١ أيلول /سبتمبر ١٩٨٣ . ان دول الهند الصينية تؤيد الحوار الجارى حاليا بين اندونيسيا وفييت نام وكذلك الحوار الجارى مع مجموعات أخرى من البلدان ، وتدعو جميع من يتطلعون الى اقرار السلام في جنوب شرقي آسيا الى المساعدة في تعزيز ذلك الحوار والاسهام من أجل قضية السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة .

وتؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تلك المبادرات السلمية تأييدا تاما . لقد عارضنا وسنستمر في معارضتنا للتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، ولتورط الأمم المتحدة في مثل ذلك المخطط البغيض ، ونرى من الملائم منح جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية مقعدها المشروع في الأمم المتحدة وفي غيرها من المنظمات الدولية . ولا بد أن يقدم المجتمع الدولي اسهامه الخاص في اقامة حوار بناء بين دول الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وفي تحقيق تسوية سياسية لمشاكل جنوب شرقي آسيا . وفي هذا السياق ، ينبغي أن نوجه اهتمامنا الى المبادرات السلمية التي يقوم بها الاتحاد السوفياتي والتي تستهدف تخفيف حدة التوترات في الشرق الأقصى وفي جنوب شرقي آسيا ، وكذلك الى اقتراح جمهورية منغوليا الشعبية بشأن ابرام اتفاقية لعدم العدوان المتبادل وعدم استخدام القوة بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ .

ويعرب وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية عن أمله في أن المواجهة والعداوة اللتين سببتهما القوى الخارجية سيحل محلها الحوار البناء بين البلدان المتجاورة ، والسعي نحو حلول مقبولة بصورة متبادلة للمشاكل بهدف إيجاد حالة من السلم والأمن الدائمين في جنوب شرقي آسيا ، من شأنها أن تضمن الظروف الملائمة للقيام بالمهام الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

السيد فيلازكو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : عندما نجتمع مرة أخرى في هذه القاعة يوم الثلاثاء الثالث من شهر أيلول /سبتمبر من العام القادم ، سنكون في عشية الاحتفال بالذكرى الأربعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة ، التي أحربت كلماته الأولى عن رغبة الشعوب في انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . وفي مناسبات عديدة هذا العام كانت البشرية على شفا مواجهة عالمية شاملة ، وإذا كانت القوى المحبة للسلم قد استطاعت أن تحبط تلك المحاولات من جانب أكثر الدوائر الرجعية الدولية تطلعا للحرب فلم يتسن مع ذلك في بعض أنحاء العالم تحقيق السلم الذي تعهد الموقعون على الميثاق بالحفاظ عليه .

وتعتبر جنوب شرقي آسيا من بين أكثر المناطق تعرضا للمعاناة ، وهي معاناة سببها الرئيسي السياسة العدوانية للإمبريالية ، وقد قدمت شعوب المنطقة طوال عقود عديدة أغلى التضحيات من أجل مقاومة والتغلب على الحملات المتعاقبة التي شنتها مختلف الدول الإمبريالية مدفوعة بالرغبة في السيطرة والتوسع . وبالرغم من الانتصارات البطولية التي لا يمكن التشكيك فيها ، فإن شعوب الهند الصينية لم تعرف السلم بعد . واليوم تـرى تنميتها متوقفة ودماء أبنائها مراقبة ، وذلك نتيجة النهم الذي لا يشبع لمن يعتبرون جنوب شرقي آسيا منذ غابر الأزمان منطقة نفوذ لهم ، وينظرون الى فييت نام على أنها الغريسة المشتهاة أكثر من غيرها .

لقد تضافرت جهود النزعة العسكرية والاستعمار والإمبريالية معا لتعزيز روح العداة بين بلدان الهند الصينية وجيرانها في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، مما أعاق

التطور الناجح لعملية التفاوض الحكيمة والضرورية التي يمكن بفضلها أن يحل الحوار محل
المواجهة ، وتمكن بلدان المنطقة من تكريس كل موارد وطاقتها للعمل من أجل حياة
أفضل وأكثر قيمة للجميع .

إن تحقيق السلم والاستقرار والتعاون لابد أن يكون هو الهدف المشترك لبلدان
المنطقة ، سواء بلدان الهند الصينية أو بلدان أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .
وسيستفيد الجميع على قدم المساواة من معرفة أن التعايش السلمي القائم على أساس الاحترام
المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، هو خطوة أولى نحو تحقيق تلك
الأهداف ، وتمكينهم من توفير حياة أفضل وأكثر أمنا لشعوبهم .

فإذا تسنى البلد* في عملية لا رجوع فيها لايجاد الثقة المتبادلة ، فان ذلك من شأنه ارساء* أسس التفاهم والتعاون بين مجموعتي الامم . وفي هذا الصدد أوضحت حكومات جمهوريات كمبودشيا الشعبية ولا و فييت نام وجهات نظرها مرارا وتكرارا . ولكم و فني اجتماعات القمة ومؤتمرات وزراء* خارجية د ولهم استعدادهم لاجراء* حوار د ون شروط مسبقة مع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا انطلاقا من الرأى القائل بأن الاختلافات القائمة بين بلدان المنطقة يمكن أن تحل عن طريق المفاوضات على أساس مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين واحترام المصالح المشروعة لكل أمة .

وذكرت بلدان الهند الصينية في البلاغ المشترك الصادر عن المؤتمر الثامن لوزراء* الخارجية الذى عقد في كانون الثاني /يناير من هذا العام أن أعظم آمالها هو أن تعيش في سلم وصداقة مع سائر البلدان الأخرى وأعلنت مايلي :

"توضح حقائق السنوات الخمس الماضية انه ليس أمام د ول جنوب شرقي

آسيا الا اختيار بديل واحد يتحمل في اجراء* مناقشات مشتركة بين مجموعتي

البلدان* (A/39/108 ، ص ٨) .

وأعلنت أيضا عن استعدادها للبد* في مشاورات ثنائية فضلا عن البد* فوراً فني معاد ثات بين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية . وأعربت بلدان الهند الصينية عن قبولها لاقتراحات بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن موضوع اقامة منطقة للسلم والحرية والحياد في آسيا كخطوة أولى نحو تحويل المنطقة الى منطقة سلم واستقرار .

ومن المفيد في هذا الصدد أن نذكر بأن المؤتمر السابع لرؤساء* د ول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز قد أعرب عن قلقه الشديد ازاء* تزايد النزاع والتوتر في المنطقة ، كما أعرب عن الحاجة الملحة للتخفيف من ذلك التوتر عن طريق ايجاد حل سياسي شامل . كما حث د ول المنطقة على الدخول في حوار يؤدي الى تسوية الخلافات القائمة بينها واقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة والقضاء* على تورط الدول من خارج المنطقة وتهديداتها بالتدخل . وينبغي أن يستخدم ذلك القرار الصادر عن رؤساء* د ول أو حكومات حركة

بلدان عدم الانحياز نقطة انطلاق من أجل اجراء حوار بناء واعد بالنجاح يجنبنا مناورات وأنشطة قوى الرجعية الرامية الى ادامة الفرقة في المنطقة .

ولا بد أن تسهم الدول الأعضاء في الامم المتحدة في بلوغ هذه الأهداف الكبرى وان تمتنع عن القيام بأية أنشطة قد تؤدي الى اعاقا علية التفاهم بين بلدان جنوب شرقي آسيا .

ووفدنا مقتنع تمام الاقتناع بأننا سنشهد على المدى الطويل سيادة النزعات الايجابية التي تمكن من التقليل من التوتر في المنطقة ومن ايجاد مناخ للسلم والاستقرار والتعاون يسهم اسهاما فعلا في استتباب السلم والأمن الدوليين .

السيد الألفي (اليمن الديموقراطية) : ان اهمية مناقشة الجمعية العامة لليمن المتعلقة بالسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا تبرز في ظل النزاعات والتوترات المتواصلة التي تشهدها تلك المنطقة ووجود خطر حقيقي يهدد بتوسع وانتشار هذه النزاعات والتوترات ضد مصلحة شعوب المنطقة التي عانت لفترة طويلة من ويلات الحروب والدمار .

ولقد أكد البيان الختامي لمؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز المنعقد بنيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣

"الاقتناع بالحاجة الملحة الى تخفيف حدة هذه التوترات عن طريق ايجاد حل سياسي شامل ينص على انسحاب جميع القوات الاجنبية ، وضمان الاحترام التام لسيادة واستقلال جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية ، بما في ذلك كمبوديا" . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي أن يؤكد على جملة من الامور التي تعكس موقف بلادي من التطورات الجارية في تلك المنطقة وتسهم في احلال السلم والاستقرار الدائمين في جنوب شرقي آسيا . وهذه الامور تتلخص في الآتي :

أولا : لقد اكتسبت النجاحات والمنجزات التي حققتها جمهورية كمبوديا الشعبية منذ الاطاحة بنظام بول بوت في المجالات الاقتصادية والسياسية والديبلوماسية تزايدا واحتراما دوليا لها . ومن المؤسف أنه بعد ان استطاعت جمهورية كمبوديا الشعبية ،

بارادة شعبها ، أن تتغلب على كثير من المعاناة والمصاعب التي ورثتها عن نظام بول بوت ، نجد أن هناك من يعملون على محاولة إعادة نفس النظام الذي اقترف المذابح والمجازر بحق الشعب الكمبوتشي وفرضه تحت مبررات واهية تتحدث عن الدفاع عن حقوق الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير ، متجاهلة أن تحرر الشعب الكمبوتشي من جرائم نظام بول بوت وتحقيق وحدته الوطنية هما شرطان أساسيان من شروط تقرير المصير .

ان اليمن الديمقراطية تؤكّد موقفها الثابت وهو أن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الكمبوتشي هو جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وترى أنه من الضروري أن تحتلّ مقعدها في الامم المتحدة . ان استمرار احتلال مقعد كمبوتشيا في الامم المتحدة بصورة غير شرعية لا يخدم السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، بل ويشكل تحدياً خطيراً لارادة الشعب الكمبوتشي ويصعد التوتر في تلك المنطقة .

ثانياً : لقد حث البيان الختامي لمؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز جميع الدول في المنطقة على الدخول في حوار يؤدي الى حل الخلافات فيما بينهم وتحقيق السلم والاستقرار الدائمين في المنطقة . فضلا عن القضاء على تورط القوى الخارجية وتهديداتها بالتدخل ، وفي هذا الصدد فاننا نؤمن بتوفر الظروف المناسبة للتفاوض بين مجموعتي الدول في المنطقة وهي مجموعة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) ومجموعة دول الهند الصينية ومناقشة كافة المسائل المتعلقة بجنوب شرقي آسيا . ان لبلدان الهند الصينية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مصلحة أساسية في الحفاظ على السلم والاستقرار والتعاون في منطقتهم دون تدخل خارجي حتى يمكنهم ذلك من تسخير طاقاتهم لبناء وتطوير اقتصادياتهم ورفاهية شعوبهم . ان الجانبين يلتقيان معا على أسس متعددة أمكن معها تضييق الخلافات ، كما ازدادت نقاط الاتفاق بينهما ، وهذا دليل أمل في امكانية تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة تمشيا مع مصالح كافة دولها . ونحن اذ نرحب بالتفاوض بين اندونيسيا ، نيابة عن دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفيت نام ، نيابة عن دول الهند الصينية ، نرى أنه من الضروري تشجيع مواصلة الحوار والتفاوض بين المجموعتين على قدم المساواة والاحترام المتبادل لمصالحهما . وفي هذا الصدد فان مقترح دول الهند

الصينية المؤرخ ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ وكذلك مقترح دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المؤرخ ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ يشكلان أساسا صالحا للتباحث من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة ، بما يعكس الرغبة والمصلحة المشتركة لشعوب ودول تلك المنطقة في تخفيف التوتر وتعزيز التفاهم المشترك بينهما .

ثالثاً : ان تكثيف النشاطات العسكرية وتصعيد التوتر بين دول المنطقة يعرقل فرص الحوار المتزايدة بين هذه الدول ويضر بالسلم والا استقرار فيها . ان الخطوة الأولى نحو تحقيق هذا الهدف الذي تطمح اليه شعوب المنطقة تتمثل في الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية لدول المنطقة وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وقامة العلاقات الطبيعية بين دول المنطقة ، وذلك تنهياً الظروف المناسبة للحوار الجدي والحقيقي من أجل التوصل الى تسوية سياسية شاملة لكافة المشاكل المعلقة .

في الختام ، فاننا نعرب عن أملنا في أن تحقق هذه الدورة خطوة ايجابية تدفع قدماً عطية التفاوض بين دول المنطقة بما يخدم المصالح المشتركة لشعوبها ويعزز السلم والا استقرار فيها .

السيد سيف سيشان (كموتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)

بعد مناقشة مستفيضة بشأن الحالة في كموتشيا اعتمدت جمعيتنا العامة في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ، بأغلبية ساحقة بلغت ١١٠ أصوات ، القرار ٥ / ٣٩ ، وهو يتضمن حلاً سياسياً شاملاً للمشكلة الكمبودية . وهذا القرار ينص - بين جطة أمور - على انه متى تم التوصل الى تسوية سلمية أصبح بوسع بلدان منطقة جنوب شرقي آسيا ، أن تواصل بسذل الجهود لانشاء منطقة سلم وحرية وحياد في جنوب شرقي آسيا بغية تخفيف التوترات الدولية وتحقيق سلم دائم في المنطقة .

وكما لمسنا ، فان عدد الدول الأعضاء التي تؤيد الكفاح العادل لشعب الخمر ضد المعتدين الفيتناميين ما برح يتزايد ، فقد سجلنا رقماً قياسياً بالقياس الى القرارات الخمس السابقة الخاصة بنفس المسألة والتي اعتمدت ايضاً بأغلبية كبرى .

بهذا التأييد الذي يكاد يكون اجماعياً من الجمعية العامة لتصفية شعب الخمر ، أصبحت هذه القضية قضية المجتمع الدولي بأسره . ومن ثم ، فهو عمل قيم ومشجع يتسم بالعدالة نحو شعب يكافح متحملاً التضحيات الجسام من أجل بقاءه وحرية ، وهو شعب يرفض الاستعمار ، حتى وان كان العدو ، وهو فيتنام ، لديه أكبر قوة عسكرية . وتؤكد منظماتنا - في الوقت ذاته - قلقها العميق بشأن السلم والا من في جنوب شرقي آسيا وتعرضه للخطر نتيجة للمشكلة الكمبودية .

لقد اوضحت جمعيتنا أن الطرف المسؤول عن هذه الحالة الخطيرة - ويتعين على
ان اضيف الطرف الوحيد المسؤول - هو فييت نام التي لا تزال مطامعها الاقليمية تؤدي الى
زعزعة الاستقرار ، وذلك على حساب جيرانها وعلى حساب الاستقرار الاقليمي .

ان فييت نام ، بدلا من ان تأبه لنتائج أعمالها التي أدانها مجتمع الأمم
بالاجماع وتسحب قواتها المسلحة بالكامل ودون قيد أو شرط من كمبوديا بغية تخفيف حدة
التوتر في جنوب شرقي آسيا . بل وربما فتح عصر جديد من التعاون الاقليمي ، تسعى الى
اعادة ترتيب أوراق اللعب مرة أخرى على أمل مواصلة اثاره الهلولة في المجتمع الدولي .

ويرى وفد بلادى ان ادراج هذا البند على جدول أعمالنا هو علامة على ازدياد
فييت نام للدول الـ ١١٠ التي أعربت عن رأيها بوضوح تام بشأن هذا الموضوع . فبينما نجد
انفسنا مرغين على مواصلة هذه المناقشة التي تتسم بالنفاق والوقاحة والتي يحاول فيها
مشعل الحريق الفيتنامي أن يتقمص شخصية الاطفائي ، تزيد فييت نام من قواتها
العدوانية في كمبوديا ، وتشن الهجمات ضد المدنيين الكمبوديين وتقتل الكثير منهم
كما تتغلغل القوات الفيتنامية داخل تايلند ناشرة الموت والدمار بين السكان .

وثمة دليل آخر على ازدياد فييت نام للاخرين يتمثل في انها تتجاسر وتحاول أن
تثير الهلولة بين الـ ١١٠ دول ، معتقدة - دون شك - ان تلك الدول لا تفهم معني
تصويتها الذى سجل مؤخرا في هذه القاعة . فالمسألة التي يتعين علينا تناولها بسيطة ،
انها عدوان واحتلال واستعمار لبلد من جانب جاره الاكبر قوة من الناحية العسكرية وهذا
العمل يتم على حساب مبادئ القانون الدولي وميثاقنا .

ان الدول الست الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، قد قدمت مثالا طيبا
للتفاهم والوثام والتعاون . مرهنت على الاحترام المتبادل بين دول تتفاوت رقعة اراضيها
ومثل هذه الارادة السياسية هي وحدها التي تتسق ومبادئ ميثاقنا .

ومع ذلك ، وجهت الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من أجل
صيانة السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة ، بتحدى الهيمنة الاقليمية لفييت نام التي
لا تريد ان تتخلى عن سلوكها الاستعماري الذى عفا عليه الزمن .

ويرى وفد بلادي انه مضيعة لوقت جمعيتنا أن تناقش مسألة نوقشت مؤخرا واعتمد مرة أخرى القرار الخاص بها بأغلبية ساحقة . لقد شهدت هذه الجمعية صباح اليوم مفعله ممثل فييت نام ، فبدلا من أن يتناول لب المشكلة السائدة الان في جنوب شرقي آسيا وهي الحرب العدوانية التي تخوضها فييت نام في كمبوديا ، لجأ مرة أخرى الى محاولة عقيمة لبث الشقاق في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وازعاف التأييد الدولي للكفاح العادل لشعب الخمر . وهذه الممارسة العقيمة انما تبين غطرسة فييت نام التي ترفض ان تأبه لصوت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في منظمنا .

وانا كانت فييت نام تهتم حقا بمسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، فان كل ماعليها ان تفعله هو ان تتكف عن تجاهلها لنداءات الجمعية العامة المتكررة مطالبة اياها بالانسحاب الكامل لقواتها المسلحة من كمبوديا .

ومالم تقرر فييت نام ان تنفذ قرارات جمعيتنا العامة بشأن كمبوتشيا ، فلايمكن استعادة السلم والاستقرار الى جنوب شرقي آسيا والحفاظ عليهما . ونرى ان فييت نام لابد ان تقرن كلماتها بالافعال .

السيد فونغساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ما برحت الجمعية العامة تنظر منذ خمس سنوات بالضبط مشكلة السُلُوم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، وهي منطقة جعلتها اهميتها الاستراتيجية والاقتصادية منذ عقود موضع مطامع القوى الاستعمارية والعسكرية والامبريالية والتوسعية . وفيغية اخضاع شعوب تلك المنطقة من العالم وسلب واستغلال خيراتها الطبيعية والبشرية ، لم تتردد تلك القوى في شن حروب عدوانية ضدها . ومن هنا ، فان تاريخ جنوب شرقي آسيا هو تاريخ كفاح طويل وبطولي خاضته شعوب تلك المنطقة لتحرير نفسها من السيطرة الاجنبية ، واستعادة استقلالها الوطني وحريتها ، في ظل السلام الذي هو عامل اساسي لاقامة تعاون مفيد للجميع .

ولكن خلال هذا التاريخ المجيد ، عانت بلدان الهند الصينية الثلاثة من اشد اشكال الدمار والتخريب ، كما عانت شعوبها من آلام لا حصر لها . وكانت أعزأمنيه أعرب عنها شعب لاو والشعبان الشقيقان في فييت نام وكمبوتشيا ، بعد تحررهم الكامل من السيطرة الاجنبية عام ١٩٧٥ ، هي اعادة تشييد بلادهم التي دمرت تدميرا وحشيا ، وتشييد حياة جديدة سعيدة ومزدهرة ، واقامة علاقات صداقة وتعاون سلمي ومتسق مع كل بلدان العالم ، ولا سيما مع جيرانهم ، دون تمييز بالنسبة لانظمة جيرانهم السياسية والاجتماعية . ولكن للأسف ، اصطدمت هذه الاملات الصادرة بالمخططات الشريرة للتوسعيين ودعاة الهيمنة الصينيين ، الذين ما زالوا يحلمون ، عن طريق تعاملهم مع القوى الامبريالية والرجعيين الدوليين ، باخضاع بلدان الهند الصينية الثلاثة ، ومنطقة جنوب شرقي آسيا برمتها ، التي يعتبرونها منذ . . . ٢٠ عام منطقة نفوذ تقليدية لهم .

ان شعوب لاو وفييت نام وكمبوتشيا تعرب عن تقديرها العميق لكل شعوب العالم المحبة للتقدم والسلام والعدالة ، وكذلك لكل المنظمات الدولية التي قدمت ، وسوف تقدم كل انواع المساعدات القيمة لها . فبدون هذه المساعدات والدعم المعنوي ، سوف يصعب النهوض بالمهام الموكولة الى كل منها في مجالي الدفاع الوطني واعادة البناء . وتعلم شعوب الهند الصينية الثلاثة انه بدون السلم والامن ، وبدون التفاهم والثقة المتبادليين

لا يمكن أن يقوم أى تعاون مفيد وعلمي بين الشعوب التي تعيش في ذلك الجزء الهام من العالم .

ويسعدنا أن كل شركائنا في المنطقة ، وبصفة خاصة شركائنا الأعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، قد أدركوا تماما هذه الحقيقة الأساسية . ولكننا يعلم أن التهديد الموجه لهذا السلم والامن يشكل عقبة خطيرة في سبيل التعاون المثمر المتبادل الذى تتطلب اليه جميع الأطراف في المنطقة .

ويرى البعض أن مناخ عدم الاستقرار والامن السائد في الوقت الحاضر في جنوب شرقي آسيا يرجع الى وجود المتطوعين من جيش فييت نام في كموتشيا . ويرى البعض الآخر أن ذلك يرجع الى استراتيجية الهيمنة التي تشنها القوى التوسعية ودعاة الهيمنة الصينيون في ذلك الجزء من العالم . وذلك بالتعاون مع القوى الامبريالية والرجعيين الدوليين والاقليميين . ومن المؤسف أن اختلاف وجهات النظر لم يتم حسمه حتى الآن . وقد أعرب وفد بلادى في هذا المحفل أكثر من مرة عن وجهات نظره المتصلة بالموضوع ، والتي نحن مقتنعون تماما بأنها تركز على اساس سليم ، اذا ما وضعنا المشكلة في اطارها التاريخي .

ان الدرس القيم الذى نستخلصه من التاريخ الحديث لجنوب شرقي آسيا هو أن القوى الاستعمارية والامبريالية والتوسعية تلجأ باستمرار الى السياسة الماكيافيلية التي تركز على مبدأ " فرق تسد " . وقد طبقت هذه السياسة ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة ، التي كان تضامنها ولا يزال عقبة في سبيل أطماعها وتطلعاتها الى السيطرة . وقد قامت هذه القوى ببيت روح الفرقة والانقسام بين مجموعة بلدان الهند الصينية من جهة ، ومجموعة البلدان الاعضاء في رابطة أم جنوب شرقي آسيا من جهة أخرى .

ان التجربة التي تشبه الكابوس التي عاشها شعب كموتشيا أثناء حكم زمرة بول بوت الصبغة للجنس البشرى ما زالت ماثلة في أذهاننا جميعا . ونعتقد أنه من واجب المجتمع الدولي أن يعمل بحيث لا تتكرر أبدا مثل تلك المحرقة في ذلك البلد أو في أى مكان آخر من العالم .

ان شعب لاو المدرك لواجبه الدولي ، ولعلاقات الصداقة التقليدية والتضامن التي تربطه بشعب كمبوتشيا الشقيق ، لا يدخر جهدا لمساعدته في سعيه بثبات ودأب الى اعادة البناء الوطني . كما أننا واثقون من أن الانسانية التقدمية والمحبة للسلام والعدالة سوف تساند فيببت نام حكومة وشعبا ، وتحبي ما يبديان من روح التضامن والتضحية تجاهه حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وشعبها الشهيد . وعندما نتصرف على هذا النحو، فإننا في لاوس وفيببت نام نسهم بشكل نشط وايجابي في الحفاظ على السلام والامن في جنوب شرقي آسيا وتعزيزهما .

لقد كانت المشكلات والخلافات والشكوك قائمة بلا شك بين أم تلك المنطقة من العالم . ومنذ خمس سنوات ، بذلت مجموعة البلدان ، أي مجموعة بلدان الهند الصينية ومجموعة بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، جهودا ضخمة للتغلب على المشكلات المتعلقة بهدف اقرار السلم والامن في منطقتيها . ولقد حددتا بعض نقاط الاتفاق وبعض نقاط الخلاف . وقد ادرك الجميع ضرورة الطحة لتحرير بلدان المنطقة ، بما فيها كمبوتشيا ، من وجود القوات الاجنبية . والاختلاف هنا ليس اختلافا نوعيا وانما هو اختلاف كمي ، ويمكن التوصل الى حل بشأنه عن طريق المفاوضات أو الحوار . ونفس الشيء ينطبق على مسألة انسحاب القوات الغييتنامية من كمبوتشيا . والموضوع المثير للجدل هو معدل مثل هذا الانسحاب وشروطه . أما الجدا فقد اتفق عليه بالفعل . والا م يتعلق الآن بتوفير ضمان ورقابة دوليين بغية تطبيق أى اتفاق تتوصل اليه مجموعة البلدان . وهذه المسألة ، على غرار المسائل الاخرى ، كانت موضع مناقشات بين الاطراف المعنية . وقد يقول البعض ان هذه مجرد نظرة مبسطة للامور . ولكن ردنا هو ان الامر ليس كذلك ، لأن ما يعنيننا هو حقيقة ملموسة ، ويكفي أن تبدي كل مجموعة من الدول حسن النية والارادة كي تتفهم هذه الحقيقة .

وفيما يتعلق بحسن النوايا ، يود وفد بلادى ان يقول ان دول الهند الصينية الثلاث قد اظهرت حسن نواياها . وفي هذا الصدد ، ترحب حكومة بلادى ترحيبا حارا بالاتفاق الذى توصلت اليه حكومتا جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية في تموز/يوليه الماضى بشأن انسحاب عدد كبير من القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، وهو الانسحاب الثالث منذ عام ١٩٨٢ . وتؤيد حكومة بلادى تماما الموقف العادل المتسق الذى تتخذه حكومة فييت نام بشأن الجدول الزمني لتنفيذ الانسحاب الجزئي المتتابع ، والشروط التي يتم بمقتضاها الانسحاب الكامل لقواتها ، وهو الموقف الذى اعرب عنه السيد نغوين كوتاك وزير خارجية فييت نام في بيانه الذى القاها امام الجمعية العامة في تشرين الاول / اكتوبر الماضى .

وفيما يتعلق بمسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، لا يمكنني اغفال مسألة العدوان على ثلاث قرى في لاو في ٦ تموز/يوليه واحتلالها منذ ذلك الوقت من جانب القوات الرجعية اليمينية المتطرفة التابعة للدوائر الحاكمة التايلندية . ويشكل هذا العمل العدوانى الصارخ ، بالاضافة الى مساهمته باستقلال بلادى وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، انتهاكا لمبادئ ومقاصد الامم المتحدة . وهو يمثل ايضا تهديدا خطيرا لسلام واستقرار ومن جنوب شرقي آسيا . ولهذا السبب ، اثارت حكومة بلادى مؤخرا تلك المسألة على اعلى المستويات في الامم المتحدة - وهي الجمعية العامة في ٢ تشرين الاول / اكتوبر ، ومجلس الأمن في ٩ تشرين الأول / اكتوبر ايضا ، واذا كنت اثير تلك المسألة اليوم مرة اخرى ، فذلك يرجع اساسا الى عدم تسويتها . صحيح ان السلطات المحلية قد استعادت مؤخرا ادارة هذه القرى اللاوية الثلاث . وهذا يشكل انتصارا كبيرا بالنسبة لنا ، الا ان ذلك كان انتصارا جزئيا ، بمعنى ان قوات تايلند - كما ورد في البيان الذى القاها وزير خارجية لاو في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر (A/39/612) - لم تنسحب كلية من المنطقة المحيطة باحدى هذه القرى اللاوية الثلاث . ولم يسمح بعد الجانب التايلندى لسكان القرى الذين نقلتهم قواته جملدة بالقوة الى تايلند بالعودة الى ديارهم . ولم تقدم تايلند حتى الآن اى تعويضات منصفة لسكان هذه القرى اللاوية عن الخسائر التي تكبدتها في الارواح والممتلكات . وعلاوة على ذلك ، مازالت تايلند ترفض حتى الآن الاعتراف بسيادة لاو على القرى الثلاث .

وقد أعلنت حكومة لاو - كدليل على حسن نواياها ورغبتها في السلم - في البيان الحكومي الذي أشرت إليه ، استعدادها لارسال وفد لاوى الى بانكوك لاستئناف المفاوضات التي قطعها الطرف الآخر من جانبه في آب/أغسطس الماضي ، بغية التوصل الى حل شامل عادل ودائم لتلك المشكلة . ونأمل ان تستجيب تايلند لندائنا على نحو ايجابي .

صحيح ان هذا الموضوع ذو طابع ثنائي أساسا ، ومع ذلك فان تسويته يمكن أن يكون لها تأثير حراز ومن ثم تسهم بشكل هام في التوصل الى حل شامل للمشاكل المتصلة بالسلم والاستقرار والصداقة والتعاون في جنوب شرقي آسيا . ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد أى بديل للحل السلي التفاوضي لهذه المشكلة التي ما زال ذلك الجزء من العالم — يواجهها .

ونحن على ثقة من أن غالبية بلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا تشاطرنا الرأى . وتخش جديا مثلما نخش شبح التوسع والهيمنة الذى يخيم على تلك المنطقة . ووفقا لما جاء بمجلة ساوث - (مجلة العالم الثالث) في الصفحة ١٤ من عددها الصادر فسي أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ ، أعرب مسؤول ماليزى كبير لوزير الخارجية الأمريكى في لقائه معه في كوالا لامبور في تموز/يوليه الماضي ، عن توجسه من هذا التهديد التوسعي . وقد ورد في ذلك المقال :

(تلا الاقتباس بالا نكليزية)

" حذر المسؤول الماليزى الكبير من ان الدعم التكنولوجي الأمريكى [لبرنامج تحديث الصين] - لم يشر الى المساعدة العسكرية - قد يخلق صنفا مزدهرة ، قوية بدرجة تكفي لتهديد بقية المنطقة . وقال المسؤول الماليزى الكبير ان الصين لا تهتم كثيرا بتطوير اقتصادها ، بينما ترغب في المعونة العسكرية لتعزيز قواتها المسلحة . وقد رفض شولتز هذا الرأى . وقد عملت الصين بصورة وثيقة مع رابطة ام جنوب شرقي آسيا على الضغط من أجل انسحاب قوات فييت نام من كمبوتشيا ، ولكنها رفضت أن تقطع علاقاتها مع الحزب الشيوعي الماليزى . وتخش حكومات أخرى في بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا ان تستأنف الصين دعمها لمجموعات المعارضة المسلحة في أى وقت"

لقد آن الأوان لتعمل شعوب جنوب شرقي آسيا معا وتتحد وتتفاهم لتتفادى الخطر الذي يهدد أمنها الجماعي ، والسبيل الوحيد الحفي الى ذلك هو الحوار الصريح البناء . ولا يمكن ان يقوم مثل هذا الحوار الا على أسس عادلة ومتكافئة تأخذ في اعتبارها المصالح والا ماني المشروعة لكل مجموعة من مجموعتي البلدان المعنية . وهذا يعني انتها " فرض رأى فريق على الآخر ، واستبعاد جميع اشكال التدخل الخارجي . ونحن نرى أن هذه الأسس لا يمكن أن تتحلل الا فيما يلي : أولا : الجزء المكرس لجنوب شرقي آسيا من الاعلان السياسي الذي أصدره مؤتمر القمة السابع لبلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في آذار/ مارس من العام الماضي ؛ وثانيا : الاقتراحات التي طرحتها حتى الآن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان الهند الصينية ، ولا سيما تلك المقترحات التي قدمت في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ و ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ على التوالي .

ويسرنا أن نعلم أن وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية سيجري في القريب العاجل ، بوصفه ممثلا لبلدان الهند الصينية ، محادثات رسمية جديدة مع وزير خارجية اندونيسيا الذي يمثل بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . كما نرحب ترحيبا حارا بعرض حكومة استراليا بأن تكون عاصمتها كانبرا مقرا لعقد الاجتماعات واجراء المناقشات بين لاوس وفييت نام من جانب ، والبلدان الستة الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا من جانب آخر .

وتشيد حكومة لاوس بالامين العام ، السيد خافير بيريز دي كوبيار ، ومثله الشخصي لجهودهما الدؤوبة التي بذلاها مؤخرا من أجل الاسهام بصورة ايجابية في ايجاد حل عادل ودائم لمشاكل السلم والاستقرار والصداقة والتعاون في ذلك الجزء المضطرب من العالم . كما يحدونا الامل في أن تعطي الجمعية العامة مزيدا من الزخم للاتجاه صوب الحوار وهوبلا منازع حقيقة واقعة في وقتنا هذا . ونأمل ألا تتبدد الآمال المتوقدة لشعوب جنوب شرقي آسيا في هذا الصدد ولا تصاب بخيبة الامل .

السيد روشنراوان (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتمين

ان تجرى بشكل عاجل مناقشة المسائل المتعلقة بالسلم والاستقرار والتعاون ، نظراً لأن صيانة السلم والحفاظ على الاستقرار وتوسيع نطاق التعاون ، الذي يعود بالمنفعة المتبادلة فيما بين الدول ، هي امر تمثل المقاصد والمبادئ الاساسية لميثاق منظمتنا . وينطبق هذا بعفة خاصة على منطقة جنوب شرقي آسيا ، وذلك على الاقل بسبب جسامه المعاناة التي تعرضت لها شعوب تلك المنطقة ، وخاصة شعوب الهند الصينية ، طوال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ، نتيجة لانعدام هذه العناصر الثلاثة في اوقات مختلفة ودرجات متباينة .

ومن المؤسف جداً ان شعوب الهند الصينية شهدت طيلة العقود الاربعة حروباً متعاقبة دامت لفترات طويلة ، وشهدت ما جلبته تلك الحروب من تدمير ومعاناة . هزاد الاسف لأن الافتقار الى السلم والاستقرار والتعاون في منطقة جنوب شرقي آسيا لم يحدث نتيجة عوامل نشأت في المنطقة ذاتها ، وانما حدث بسبب العدوان الاجنبي والتدخل بأشكاله المختلفة من الخارج .

ولم يكن احتلال الهند الصينية من جانب العسكريين اليابانيين اثناء الحرب العالمية الثانية قد انتهى تماماً عندما وصل الاستعماريون القدامى لاختضاع شعوب المنطقة. الا ان هزيمة الاستعماريين الفرنسيين عقب النضال البطولي الذي خاضته شعوب الهند الصينية لم يجلب معه لتلك الشعوب ، لسوء الحظ ، نعمة السلم والطمأنينة والظروف اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة . فسرهان ما حلت الامبريالية الامريكية محل الاستعمار الفرنسي وفرضت على شعب فييتنام حرباً اجرامية ، طالبت مدتها وتعاضمت جسامتها لدرجة ان ما سببته من دمار لم يكن له مثل طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد اندحر عدوان الولايات المتحدة بعد كثير من التضحيات والبطولات من جانب الشعب الفيتنامي ، وكانت الانسانية التقدمية تأمل في ان تتاح اخيراً لشعوب الهند الصينية الفرصة لكي تجني ثمار السلام والطمأنينة ، وأن توجه جهودها نحو بناء حياة جديدة تقوم على حطام ما تركه عدوان الولايات المتحدة . ولم يتم ذلك لسوء الحظ ، ولم يتم ايضاً استخلاص الدروس الواضحة من هزيمة اكبر دولة امبريالية على الارض الفيتنامية ،

اذ ان الصينيين الذين تسيطر عليهم نزعة الهيمنة والتوسع قرروا مواصلة سياسات الأسر الحاكمة في عهد الامبراطورية الصينية التي لم تكل من مهاجمة جارتها في الجنوب قرنا بعد قرن .

ومن النتائج المفجعة لسياسات الهيمنة والتوسع التي تنتهجها القيادة الصينية في المنطقة فرض هضبة بول بوت - ينج سارى على شعب كموتشيا . فقد استطاعت هـذه العصاة ، بفضل ما حصلت عليه من دعم فعال ومساعدات كبيرة من سادتها الصينيين ، ان تحول كموتشيا كلها الى معسكر اعتقال يفوق من حيث ضخامته وما ارتكب فيه من اعمال قتل وتعذيب اكبر معسكرات الاعتقال النازية في المانيا . لقد وقعت امة بأكملها ضحية لأبشع ممارسات القتل والتعذيب والقمع التي عرفها التاريخ بشكل بالغ القسوة والوحشية . فلقبي ثلاثة ملايين شخص من ابنا وبنات كموتشيا حتفهم في حطة اباداة جماهية على يد عصاة بول بوت - ينج سارى الاجرامية التي كانت تنهي القضاء على الامة الكموتشية بأكملها .

ومع ذلك ، ظلت روح شعب كموتشيا صامدة . وانضم مئات الالاف من ابنا وبنات هذا الشعب الى الجبهة الوطنية لانقاذ كموتشيا في النضال لتحرير بلدها من ذلك النظام اللانساني ومن المخططات الشريرة التي وضعها السادة الصينيون لشعب كموتشيا وغيره من شعوب الهند الصينية . لقد تداعى جيش بول بوت - ينج سارى اثناء العدوان الذي شن على حدود فييت نام لمساعدة التوسعيين الصينيين الذين كانوا يهاجمون فييت نام من الشمال ، وهياً تداعيه الفرصة لشعب كموتشيا ، بقيادة الجبهة الوطنية لانقاذ كموتشيا التي يرأسها هنج سامرين ، لكي يطيح بنظام الابادة الجماهية المتعطر للدما لعصاة بول بوت - ينج سارى .

وانتهى بذلك الكابوس الرهيب الذي كان يخيم على شعب كموتشيا . وقامت جمهورية كموتشيا الشعبية ، وضاعف الشعب الكموتشي نضاله من اجل اعادة بناء الحياة في بلاده ، ولعبت المساعدة الاخوية التي تقدمها فييت نام ، وما زالت تلعب ، دورا له دلالة فسي البحث الوطني لكموتشيا .

ومع ذلك ، فان الصين ، بمساعدة اصدقائها الامرياليين ، لم تتخل عن مخططاتها الرامية الى اخضاع بلدان الهند الصينية الثلاثة لها . فمجرد انتصار شعب كموتشيا ،

قامت فلول عصاية بول بوت - ينغ ساري بتجميع صفوفها في محاولة لتقويض العمل الذي يقوم به شعب كمبوتشيا والنضال الذي يخوضه من اجل اعادة بناء بلاده . واستخدمت اراضي تايلند ، ومازالت تستخدم ، بكل اسف ، للمعصف بطمانينة الامة الكمبوتشية . ومن ثم ، فان هذه الامة مازالت محرومة من فرصة العيش في سلم . وقبام دوائر الابرالية والهيمنة باقامة ما يدعى بكمبوتشيا الديمقراطية ، التي لا كيان لها ، ليس سوى محاولة لاطاء اسم جديد لعصاية بول بوت التي ارتكبت اعمال الابهادة الجماعية .

ومن المؤسف جدا ان كمبوتشيا الديمقراطية تلك ، التي لا كيان لها ولا تمثل اية امة أو بلد ، مازالت مشكلة في الامم المتحدة ، وذلك يحرم الشعب الكمبوتشي من حقه المشروع في ان يحمله مثله الحقيقي الوحيد ، الا وهو حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية . وان وفدى على قاعة راسخة بأن اعادة مقعد كمبوتشيا للممثل الحقيقي والشرعي لذلك البلد تعد خطوة ضرورية لخدمة قضية السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا . ومن المهم ايضا ان نسجل ان اعتراف هذه المنظمة بذلك النظام ، الذي لا كيان له ولا يمثل اي شعب او بلد ، هو أمر يتنافى مع نص روح ميثاق الامم المتحدة .

لقد حقق شعب جمهورية كمبوتشيا الشعبية انتصارات كبيرة بقيادة حكومته الشرعية في النضال من اجل بحث امته وتعمير بلاده . وهو يستحق كل دعم ومساعدة من المجتمع الدولي ومن الامم المتحدة في هذا الجهد النبيل لاقامة حياة جديدة فوق القبر الجماعية التي تركتها عصاية بول بوت - ينغ ساري الاجرامية . ولا بد من ادانة الحرب المؤسفة وفير المعلنة التي تشن على هذا الشعب بأقوى العبارات الممكنة من جانب كل المطرزين بقضية السلم والاستقرار والتقدم الاجتماعي والعدالة .

وتطالب حكومة بلدي ، جمهورية افغانستان الديمقراطية ، بالوقف الفوري للحرب الاجرامية غير المعلنة التي تشنها قوى الابرالية والهيمنة والرجعية ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية . ونطالب ايضا بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال التايلندية من القرى الثلاث الواقعة على الحدود والتابعة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وتدين حكومتنا ايضا اعمال الاستفزاز والعدوان المستمرة التي ترتكها قوى الهيمنة الصينية على طول حدود جمهورية فييت نام الاشتراكية ، باعتبار ان هذه الاعمال تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن في المنطقة .

واسمعوالي ان اؤكد من جديد تأييد حكومتي التام للمقترحات البناءة المقدمة من جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وجمهورية كموتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية من اجل اجراء الحوار ، ووقف كل اشكال التدخل في الشؤون الداخلية لهذه البلدان الثلاثة بالهند الصينية ، والتعاون فيما بين ام جنوب شرقي آسيا . وليس هناك بديل عن تسوية الخلافات القائمة بين مجموعتي بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا ، وذلك من خلال المفاوضات على اساس المساواة والاحترام المتبادل دون اى تدخل من الخارج .

وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلادي ايضا بالدلالات الايجابية الاخيرة من جانب بلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا فيما يتعلق ببدء الحوار . ولا ينبغي للمجتمع الدولي والام المتحدة التغلف عن تشجيع مثل هذا التطور . ان افضل ما يحقق المصالح الوطنية لبلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا هو الحوار البناء مع جيرانهم لتحقيق السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة ، وليس الوقوع في شرك القوى الخارجية التي تسعى لهدر الشقاق فيما بين دول المنطقة بغية تنفيذ مخططاتها الامبريالية النازفة للهيمنة .

بعد عقود من المعاناة والالام التي نجمت عن العدوان المسلح والتدخل بكل اشكاله من قوى الاستعمار والامبريالية والهيمنة من خارج المنطقة ، فان لشعوب الهند الصينية الثلاثة كل الحق في ان تترك في سلام كيما تواصل عطلها من اجل بناء حياة جديدة في بلدانها . ولا بد من توفير كل فرصة ممكنة لهذه الشعوب لتضمد جراحها التي سببتها الحرب والدمار لسنين طويلة . كما يقتضي صالح السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ان تحل الخلافات القائمة بين بلدان الهند الصينية وبلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا من خلال الحوار الذي سيمهد الطريق للتعاون فيما بينها لضعفها المتبادل . وينبغي للمجتمع الدولي والام المتحدة ان يشجعا بدء الحوار والاستمرار فيه وأن يضمنوا نظهما المعنوي وراء المبادرات الرامية لبلوغ هذه الغاية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتكلمين

في المناقشة ولم يقدم مشروع قرار بشأن هذا البند .

وتشيا مع جهود السلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، اقترح بمعد
المشاورات ان تؤجل دراسة البند المعنون " مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب
شرقي آسيا " وأن يدرج البند على جدول الاعمال المؤقت للدورة الاربعين للجمعية العامة .
اذا لم استمع الى اعتراضات فسيقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل ان اعطي الكلمة للممثلين

الذين طلبوا السماح لهم بممارسة حق الرد . أود ان اذكر الاعضاء بأنه طبقا للمقرر
٤٠١/٣٤ للجمعية العامة تقتصر البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق
لللمة الاولى - وأكرر ١٠ دقائق - وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وتلقيها الوفود من مقاعدها .

السيد لي كيم شونج (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بمعد

الاستماع الى البيانات التي ادلى بها في جلسة الصباح ممثلو الصين وبعض بلدان رابطة
أم جنوب شرقي آسيا ، يود وفد بلادي ان يدلي بالملاحظات الموجزة التالية .

أولا ، رغم الجهود المستميتة لمثل الصين في ان يشوّه الحقائق فانه لم يستطع ان
يضيف شيئا الى المزاعم الزائفة المقصود بها التشهير والتي تقوم بلاده عادة باسنادها الى
فييت نام . ومع ذلك اود ان اسأله : من هو المعتدى بالضبط ؟ ومن الذي يهدد تقريبا
كل البلدان الواقعة على حدود الصين بالتدخل والتخريب وأعمال العنف في المنطقة؟
ومن سيتحمل عبء المسؤولية الجسيمة في تاريخ كموتشيا او اكثر تحديدا في ذكرى اكثر من
٣ ملايين كموتشي من ضحايا اعمال الابداء التي قام بها اتباع بول بوت ؟

لا يمكن ان تتخلص من هذه المسؤولية الفظيعة دوائر التوسعيين ودعاة الهيمنة في
بكين وهم الذين كانوا يسيطرون سيطرة كاملة على زمرة بول بوت التي حكمت كموتشيا من
نيسان /ابريل ١٩٧٥ الى كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ .

من المسؤول عن حرب الحدود العنيفة بين فييت نام وكموتشيا ، التي استمرت من

١٩٧٥ حتى كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ؟ الحقيقة ان هذه الحرب كانت عدوانا شنته الصين على الحدود الجنوبية الغربية لفيت نام ، ومن ثم كانت حرب عدوان صينية تولاها بول بوت بالنيابة .

ومن الذي شن بعد ذلك حرب عدوان بارسال قوات قوامها ٦٠٠ . . . جندي هاجمت الحدود الشمالية لفيت نام في شباط /فبراير ١٩٧٩ هذه المرة ؟ وهكذا بمجرد خروج الفيتناميين من الحرب الامريكىة القذرة وجدوا انفسهم يتعرضون لعدوان صيني جديد على حدودهم الجنوبية الغربية وحدودهم الشمالية .

ووقعت هذه الاعمال الحربية الاجرامية المكشوفة على مرأى وسمع من العالم اجمع وقد ادانها الجميع على اى حال . ولكن الامر لم يقف عند هذا الحد .

فبعد فشل عدوان بكين على فيت نام في كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ حينما تهدد بكين بتلقين فيت نام درسا آخر ، حدثت اعدادا هائلة من القوات على طول الحدود الشمالية لبلدنا ومارست الضغط المستمر على فيت نام الامر الذى اوجد توترات متفجرة ، وشنت هجمات متواصلة على ترابنا الوطني . ولقد كثفت اعمال الاستفزاز والعدوان داخل الاراضي الفيتنامية منذ بداية نيسان /ابريل هذا العام .

وتفاخر الممثل الصيني بأنه لا يوجد جندي صيني واحد في اراض اجنبية . وأنا اسأله : ما عدد الجنود الصينيين الموجودين في هذه اللحظة على المرتفعات داخل الاراضي الفيتنامية ، وهي المرتفعات التي مازالت القوات الصينية تحتلها بعد اندحارها في شباط /فبراير ١٩٧٩ والتي تعدت عليها من جديد منذ نيسان /ابريل ١٩٨٤ ؟ كم عدد الجنود الصينيين الذين مازالوا متمركزين حتى الان في ارخبيل هوانغ سا الفيتنامي ؟ فضلا عن ذلك كم عدد الجنود الصينيين الذين مازالوا موجودين في اراض تابعة لبلدان شدي مجاورة للصين وما زالت محتلة على نحو غير قانوني من جانب هذه الدولة المهيمنة ؟

ثانيا ، اود ان اوجه بعض الملاحظات الى زملائي من رابطة ام جنوب شرقي آسيا ، وخاصة الذين تكلموا هذا الصباح . انني اود ان اقول لهم ، بكل صراحة بكل تواضع ، انه قد حان الوقت ، بالنسبة لنا جميعا في جنوب شرقي آسيا ، ان نكون يقظين وألا نقع بعد ذلك في الفخ الدائم الذى ينصبه من يثيرون المتاعب ومضطادون في المياه العكرة .

ان اوساط الهيئته تريد بأى ثمن التمسك بزمرة بول بوت كأداة لتنفيذ استراتيجيتهم فسي جنوب شرقي آسيا .

فاذا ما اردنا لجنوب شرقي آسيا العزيزة علينا ان تصبح منطقة سلم واستقرار وحياد وحرية وتعاون فيجب علينا ، نحن بلدان الهند الصينية ورابطة ام جنوب شرقي آسيا ، ان نبدأ بنشاط وحسن نية حوارا بناءً بحثاً من اى تدخل من مثيرى القلاقل بغية التغلب على كل الاختلافات القائمة بين هاتين المجموعتين من البلدان ، بما في ذلك الاختلافات بشأن كموتشيا . ان هذا هو ما نحتاجه لاحتراز النجاح .

السيد زين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مناسبتين على الاقل خلال هذه المناقشة أبديت ملاحظات مؤداها انه توجد لجنة أو " مجموعة أربعة " تضم بلادي وتشجع فيما يدهى القيام بأنشطة هدامة ضد كموتشيا بل وتساهم فيها . ولقد دهشنا حقاً لسماع هذه الملاحظات التي نأسف لها ونرفضها رفضاً قاطعاً . وأود ان اظن بوضوح ايضا انه ليس من عادة حكومتى ان تتخفى في سياساتها ازاء كموتشيا او ازاء اى امر آخر . وعلى العكس تتمشى سياساتنا ازاء كموتشيا تماماً مع قرارات الامم المتحدة ، ليس لدينا ما نخفيه ، وليس لدينا ما نعتذر عنه . ولكن لماذا نتكلم عن سياسات دول اعضاء في الامم المتحدة ازاء دولة اخرى عضو في الامم المتحدة يجلس مثلها في هذه القاعة وتتبع سياسة تتفق تماماً مع قرارات الامم المتحدة ؟

وعوضاً عن ذلك ، فإن السؤال المتصل بالموضوع هو : ما هي مواقف وسياسات البلدان الأعضاء ازاء قرارات الأمم المتحدة بشأن كموتشيا التي تدعو الى سحب القوات الأجنبية ، واحترام استقلال ووحدة أراضي كموتشيا وممارسة شعب كموتشيا حقه في تقرير مصيره ؟ ان استجابة دول أعضاء معينة لهذا النداء معروفة جيداً لدينا جميعاً . انه لا ينبغي لنا ان نسمح للتطميح أو الحيل بأن تلهينا عن تلك الحقيقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية قد انتهت من النظر في البند ٣٧ من جدول الأعمال .

البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين

(أ) تقرير الأمين العام (A/39/379)

(ب) مشروع القرار (A/39/L.13/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي ان أذكر الممثلين بشأن المناقشة بشأن هذا البند قد اختتمت يوم الجمعة ، ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، وأن مشروع القرار A/39/L.13/Rev.1 قد عمّم يوم الثلاثاء ، ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، وأنه معروض الآن على الجمعية .

والآن ، أعطي الكلمة لممثل العراق لتقديم النص المنقح لمشروع القرار .

السيد الزهاوي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم

مقدمي مشروع القرار ال ٢٧ ، أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.13/Rev.1 . يتناول مشروع القرار قضيتين أساسيتين : أولاً ، رفض المعتدى الاسرائيلي امتثال قرار مجلس الأمن ٤٨٢ (١٩٨١) ، ثانياً ، التهديد الاسرائيلي القائم بتكرار هجومها المسلح على العراق وبلدان أخرى .

ان فقرات الديباجة لا تحتاج الى توضيح .

أما بالنسبة لفقرات منطوق القرار ، فان الفقرة ١ تتناول رفض اسرائيل المستمر تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) ، وهي تكرار للفقرة ١ من القرار ٣٨ / ٩ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ .

وتعني الفقرة ٢ بالبيانات غير المرضية التي أدلى بها النظام المعتسدي كدليل على نواياه غير السلمية تجاه المفاعلات النووية المكرسة لأغراض سلمية . وقد لوحظ على نطاق واسع ، اثناء المناقشة ، ان هذه البيانات لم تعر أي انتباه لنظام الضمانات وتركت الطريق مفتوحا أمام النظام الصهيوني ليدعي لنفسه الحق في اصدار أحكام بشأن طبيعة المفاعلات النووية وتكرار هجومه على أي مفاعل يرى انه سيستخدم لأغراض غير سلمية . وفي الحقيقة ، وكما أوضح وفد بلدي اثناء مناقشة البند ، لو أخذ النص الكامل لخطاب شامير في ٢ أيار / مايو بعين الاعتبار ، فان بيانات اسرائيل ترقى الى دعوة مفتوحة للآخرين لينضموا الى اسرائيل في سياستها في مهاجمة المنشآت النووية .

وعلاوة على ذلك ، فان صياغة الفقرة ٢ تعتمد اعتمادا كبيرا على الفقرة ١ من القرار GC (XXVIII) RES/425 ، الصادر عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي اعتمد بأغلبية ساحقة في أيلول / سبتمبر الماضي في فيينا .

أما الفقرة ٣ فانها نفس الفقرة ٣ في القرار ٣٨ / ٩ الذي اتخذ في العام الماضي . وتستند الفقرة ٤ أيضا الى الفقرة ٤ من القرار ٣٨ / ٩ ، الا أنها تبين بتفصيل لا لبس فيه ما الذي يمكن ان يشكل سحبا للتهديد الاسرائيلي بعدم تكرار هجومها ؛ كما ان صياغتها مماثلة لصياغة الفقرة ٣ من القرار GC (XXVIII) RES/425 .

وتستند الفقرة ٥ الى الفقرة ٥ من القرار ٣٨ / ٩ ، ولكنها تضيف اليها مطالبات مجلس الأمن بأن ينظر في اتخاذ ما يلزم من التدابير لضمان امتثال اسرائيل قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) . ولهذه المسألة آثار أوسع نطاقا تتعلق بمنظومة الأمم المتحدة ككل . أما الفقرة ٦ فانها تعيد تأكيد ما ورد في الفقرة ٦ من القرار ٣٨ / ٩ .

أما الفقرة ٧ ، التي تطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريراً الى الجمعية العامة عن مسألة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وعن آثار عدم امتثال إسرائيل ذلك القرار ، فانها تستند الى تشخيص الأمين العام للمعلّة التي تعاني منها منظومة الأمم المتحدة ككسل وتوصيته لمعالجتها . ان تقيمه للوضع ونصيحته للدول الأعضاء واردة ان في تقريره عن أعمال المنظمة الذي قدمه الى الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة (A/37/1).

وتتبع الفقرة ٨ سابقتها بصورة اوتوماتيكية نظراً للطلب الموجه الى الأمين العام والوارد في الفقرة السابقة ، الفقرة ٧ .

وفي محاولة من مثل الكيان الصهيوني لزالة جميع القيود عن نظامه ، والسماح له بمواصلة عدوانه وتهديداته بمنأى تام عن أية عقوبة ، دعا الجمعية الى هزيمة مشروع القرار المعروف عليها هذه السنة حتى لا يكون أمامها مشروع قرار في السنة القادمة ، وبذلك يفلت النظام الاسرائيلي من الشرك الذي أوقع نفسه فيه بارتكابه العمل العدواني الذي لم يسبق له مثيل .

ان مقدمي مشروع القرار يأملون مخلصين ان يكون جواب الجمعية العامة على طلب المعتدى رفضاً قاطعاً .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن الى الممثلين

الراغبين في تحليل تصويتهم قبل التصويت على مشروع القرار A/39/L.13/Rev.1 وهل لسي أن أذكر الأعضاء ان تحليل التصويت محدود بـ ١٠ دقائق ، ويدلي به الوفد وهو في مقدمه .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ترفض اكوادور

استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، كما ترفض مفهوم الانتقام المسلح أيما كان ، لا سيما ضد أي خطر مستقبل يتم توقعه استناداً الى تحليلات شخصية ومن طرف واحد تستخدم لتبرير سفسة الحرب الوقائية غير المقبولة . ان احترام سيادة ووحدة أراضي الدول مبدأ أساسي من مبادئ الميثاق ، كما ان النظام الدولي يعني نيل استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والالتزام بالبحث عن وسائل سلمية لحل المنازعات .

ان هذه المبادئ جميعها هي التي تشكّل السياسة الدولية لأكوادور، وقد دافعت دون
حيود عن احترام هذه المبادئ .
لقد عبّرت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا عن آرائها حيال هذه المسألة ، وصوّتت
أكوادور في تلك المناسبة لصالح القرارات ذات الصلة . ولذلك فانه يمكن تناول هــ
المسألة في اللجنة الأولى اذا اقتضى الأمر . وعليه ستمتنع اكوادور عن التصويت على مشروع
القرار المعروف على الجمعية العامة ، آخذة بعين الاعتبار البيانات الايجابية في هــ
الصدر ، التي أدلي بها في هذا المحفل وفي محافل أخرى للمنظمة .

السيد سفوبودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان موقف كندا المتمثل في ادانة الهجوم العسكى الذى شنته اسرائيل على المفاعل النووى في العراق في حزيران / يونيه ١٩٨١ ، معروف تماما . وقد كررنا هذه الادانة في العديد من المحافل بما في ذلك الجمعية العامة واستنادا الى هذا الأساس صوتنا في العام الماضي مؤيداً لمشروع القرار المعني بهذا الموضوع . بيد أن كندا لا تستطيع ان تؤيد المشروع المعسروض علينا الآن ، أى مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.13/Rev.1 اذ انه لم يأخذ في الاعتبار البيانات التي أدلت بها اسرائيل في مستهل العام الحالي (A/39/349) امثالاً لطلبات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومن ثم فان كندا اذ تعترف بأن النص المعروض علينا قد أدخلت عليه تحسينات كبيرة بالمقارنة بما أطلعنا عليه سلفاً فسي المحاضر الا أنها ستمتنع عن التصويت على النص الحالي .

ونود فضلا عن ذلك أن نشير الى التعليق الذى أدلى به في الأسبوع الماضي ممثل ايرلندا باسم الاتحاد الاقتصادى الأوروبى ، وان نعرب عن تأييدنا لهذا التعليق . كما أن كندا ، كما لاحظنا في مناقشة العام الحالي ، غير مقتنعة بأن تحول هذه المسألة الى موضوع يناقش سنوياً في الجمعية العامة يمكن ان يخدم أى غرض نافع . ونحن نرى ان رأى العام العالمي عبر بقدر كاف عن رد فعله ازاء حادث تموز الذى وقع عام ١٩٨١ . والواقع انه ما لم يكن لدى الأمين العام أى شيء آخر يضيفه لن تساعد كندا مطالبة الأمين العام بتقديم تقرير الى دورة مقبلة للجمعية العامة ولا اتخاذ قرار بادراج هذا البند في جدول أعمالها السنوى .

السيدة كوينتانيلا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ان الولايات المتحدة ستصوت ضد مشروع القرار هذا لأننا نرى انه لا يخدم أى غرض مجد . كما ان طرح هذا الموضوع في الجمعية العامة سنة بعد أخرى ولمدة بلغت الآن ثلاثة أعوام ونصف وذلك منذ المناقشة الأولى هو عملية عقيمة اتخذت طابعاً شعائرياً . وقد بت مجلس الأمن بشكل قاطع في هذه المسألة اثر هجوم عام ١٩٨١ بفترة وجيزة .

وأيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي يدين ذلك الهجوم . ويمثل هذا القرار الذي اعتمدته مجلس الأمن بالاجماع عقب مداوات دقيقة الرأي المتسروى الصادر عن الهيئة المنوطة بها المسؤولية الرئيسية للبت في مثل هذه المسائل . ولم تضاف هذه المناقشة أى شيء جديد فيما يتعلق بحسم هذه المسألة . ومن ثم نرى ان يحذف هذا البند من جدول أعمال الجمعية العامة في المستقبل .

وفضلا عن ذلك يدين مشروع القرار هذا بموجب البند ٢٤ اسرائيل دون حقوق . ولا يولي الثقة الواجبة للبيانات المتكررة التي أدلت بها الحكومة الاسرائيلية والتي مفادها انها ليست لديها أى سياسة لمهاجمة المنشآت النووية . ان هذه البيانات الصادرة عن أعلى مستويات الحكومة الاسرائيلية تحدد بوضوح ما يلي :

" ان اسرائيل ترى ان تكون المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية فسي مأمن من الهجوم العسكرى " .

وانه

" ليس لدى اسرائيل . . . أى سياسة لمهاجمة المنشآت النووية وليس لديها ، بالتأكيد ، أى نية لمهاجمة المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية فسي أى مكان " . (A/39/349 ، ص ٢)

وكما قلنا ، فاننا نرى ان هذا بيان واضح وايجابي بشأن هذه المسألة . ويتهم مشروع القرار هذا اسرائيل ضمنا " بالتهديد بالهجوم على المنشآت النووية في العراق وغيرها من البلدان ويتدمير هذه المنشآت " . ويقول ان ذلك يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة . ونحن نرى ان ذلك ليس إلا وصفا مفرضا للسياسة الاسرائيلية ونأسف لهذا الأسلوب ولهذا الحكم المسبق .

وأخيرا ، فان مشروع القرار هذا يضر بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وليس من مصلحة أى من الدول الأعضاء في الوكالة ان تديم الجمعية العامة مناقشة سياسية من شأنها أن تشيع الانقسام في الوكالة بشأن هذه المسألة . ان هذا الجانب من المناقشة دخيل على العمل التقني الهام الذى تضطلع به الوكالة . وينبغي ان يتاح للوكالة الدولية

المطابقة الذرية ان تركز على دورها في حد ذاته ويجب على سائر هيئات الأمم المتحدة ان تحترم وتعزز الدور الغني الذي تحاول الوكالة النهوض به تمثيلا مع اجراءات الأمم المتحدة المتبعة .

السيد لوندفيك (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان السويد أدانت بعبارات لا لبس فيها الهجوم الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية في عام ١٩٨١ باعتبار ذلك انتهاكا للميثاق وتحديا لنظام الضمانات بالوكالة الدولية للمطابقة الذرية. ومن ثم لا يعترض وفد بلادي على استمرار اشتغال جدول أعمال الجمعية العامة على بند مكسرس لمتابعة قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) ما لم تمثل اسرائيل تطلبا أحكام هذا القرار . وتجدر الاشارة مع ذلك الى انه بالمقارنة بالبيانات السابقة نجد أن حكومة اسرائيل انتهجت موقفا أكثر ايجابية تجلّى في البيانات الرسمية المقدمة الى الجمعية العامة والتي المؤتمر العام للوكالة الدولية للمطابقة الذرية . وفي ظل هذه الخلفية لا يبدو من الملائم ان تبدى الجمعية العامة معارضتها للموقف الاسرائيلي بعبارات أقوى من العبارات المستخدمة في العام الماضي .

ومن ثم قرر وفد بلادي بقدر من التردد ، ان يمتنع عن التصويت على مشروع القرار المطروح علينا .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد لمسنا ، شأننا في ذلك شأن العديد من الوفود ، ما تهدف اليه الممارسة العراقية . فهي لا تستهدف ايجاد حل للمشكلة المعقدة والهامة المتمثلة في حماية المنشآت النووية . بل انها ترمي الى استخدام هذه المسألة كذريعة لاخراج مشهد سنوي مناهض لاسرائيل .

ان موقفنا ازاء عدم جواز الهجوم على المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية تسم ايضاه أربع مرات خلال الشهور الأخيرة وقد قام بذلك سلفي ، ومدير اللجنة الاسرائيلية للمطابقة الذرية وشامير وزير الخارجية كما اوضحت أنا هذا الموقف في كلمتي امام الجمعية العامة في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ . ولسنا في حاجة الى التكرار . وأود فقط أن

أضيف ان موقفنا يعكس مساندتنا للجهود الدولية الرامية الى التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

أما موقف العراق فهو مختلف تماما . فهو بلد استخدم مؤخرا الغازات السامة ضد الناس في الحرب ويؤوى العصابات الارهابية ويعزز نشاطها ويقصف السفن المحايدة في المياه الدولية . ومن ثم فان استظهار هذا البلد بالقانون الدولي مرارا وتكرارا يعدّ أمرا يصل الى حد المهزلة ولكننا عندما نضيف الى هذا السجل المؤسف قصف العراق الأخير لمحطة لتوليد الطاقة النووية فاننا نكون قد تجاوزنا هذا الحد .

ولذا فاننا سنصوت ضد مشروع القرار العراقي . ونحث جميع الحريصين على بقيا هذا المحفل سالما أن يدلّوا بتغيير تصويتهم على اعتقادهم بأنه قد آن الأوان لوضع حد لتبديد وقت هذه الهيئة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نبدأ الآن عملية التصويت . ستبت

الجمعية العامة في مشروع القرار A/39/L.13/Rev.1 . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بيلاروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، اثيوبيا ، غابون ، الجمهورية - غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - السلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ،

مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس،
المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا،
النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، بولندا،
البرتغال، قطر، رومانيا، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، العربية
السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال،
اسبانيا، سرى لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية،
تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، اوكرانيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية)، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية، الامارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة،
اوروغواي، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زيمبابوي.

المعارضون : اسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعمون : استراليا، بربادوس، بلجيكا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا،
الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، غينيا الاستوائية،
فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، غواتيمالا،
هايتي، ايسلندا، ايطاليا، ساحل العاج، جامايكا، ليبيريا،
لكسمبرغ، ملاوي، هولندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة،
باراغواي، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية، فنزويلا، زائير.

اعتمد مشروع القرار A/39/L.13/Rev.1 بأغلبية ١٠٦ أصوات مقابل صوتين وامتناع

٣٣ عن التصويت (القرار ١٤/٣٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين

في تحليل تصويتهم. وأود أن أذكر الأعضاء بأن مدة تحليل التصويت محددة بعشر دقائق
وان على الوفود أن تدلي ببيانات التحليل من مقاعدها.

السيد العطار (الجمهورية العربية السورية) : لقد صوّت وفد الجمهورية العربية السورية لصالح مشروع القرار A/39/L.13/Rev.1 ، لكنه لم ينضم الى مقدمي المشروع كما فعل في الدورات السابقة ، وذلك نظرا للصيغة الحالية التي لا تتفق مع الهدف الاساسي من القرار ، اضافة الى حذف عبارة التهديد الاسرائيلي من الفقرة الثالثة وحذف كل من الفقرات التالية :

" تكرر اذ انتها للتهديدات الاسرائيلية . . . انتهاكا للميثاق بتكرار هجومها المسلح على المرافق النووية في العراق وفي غيره من البلدان ، تكرر طلباتها للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن توقف كل تعاقد مع اسرائيل ، حتى تتمثل لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) ."

والفقرة هـ من هذا القرار ، ترجو كذلك من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ان تقدم تقريراً الى الجمعية العامة في دورتها الاربعين بشأن تنفيذ الفقرة اعلاه ، مما جعل القرار لا يتناسب وحجم العمل الاجرامي والمخالف للقانون الدولي الذي قامت به اسرائيل بضربها المفاعل من جهة ، ومخاطر تكرار اعتداء اسرائيل وجنوب افريقيا على المنشآت السلمية النووية للبلدان النامية من جهة اخرى .

السيد سميرنوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد صوّت وفد الاتحاد السوفياتي تأييداً لمشروع القرار بشأن العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية (A/39/L.13/Rev.1) ، وهو يتفق تماماً مع القلق الذي ابداه المشاركون في تقديم مشروع القرار ازاء العمل القرصاني لتل ابيب ، والذي له آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين وحقوق الدول في استخدام الطاقة النووية لغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونعارض تماماً السماح لاسرائيل بتكرار مثل تلك الهجمات التي تمثل انتهاكا لقرارات الامم المتحدة وميثاقها .

ويود وفد الاتحاد السوفياتي ان يشدد على انه يؤيد الاحكام الواردة في القرار ، والتي تستهدف منع العدوان المسلح على المنشآت النووية او التهديد بـعدوان مسلح من هذا القبيل ، ويعتبر ان ذلك يمثل اسهاما هاما في منع الاستخدامات الخطرة للطاقة النووية ، التي ينبغي ان تستخدم في الاغراض السلمية .

السيدة ديفر (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان موقف

بلجيكا من العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية كان واضحا ولا يزال متسما بالوضوح . وتعتبر بلادي ان هذا العدوان كان انتهاكا لمبادئ الميثاق والقانون الدولي . وقد صوّت وفدي تأييدا لقرارات سابقة بشأن الموضوع تم فيها اذانة ذلك العدوان اذانة قاطعة .

وبالرغم من الجهود التي بذلها مقدّم مشروع القرار المطروح اليوم من أجل تحسينه ، لم يتمكن وفد بلادي من التصويت تأييدا للقرار نظرا للتصريحات التي قدمتها اسرائيل والسياسات التي اتبعتها منذ وقوع العدوان . وتعتقد حكومتي انه لا يوجد خطر حقيقي لوقوع عدوان مماثل . ومن ثم ، من الخطأ أن نشير الى اخطار ما زالت تهدد الامن والسلم في المنطقة . وعلاوة على ذلك ، لا يبدو لنا ان ادراج هذا الموضوع كبنء دائم في جدول اعمال الجمعية العامة يزيد من امكانات التوصل الى حل سلمي للصراع في الشرق الاوسط . وهو ما نأمل حدوثه .

السيد لوتنشاغر (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : امتنع وفد بلادي عن التصويت على القرار الذي اعتمد توا . وبالرغم من اننا لا زلنا نعتقد بأن العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية يعد انتهاكا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة واحكام القانون الدولي ، لدينا بعض التحفظات بشأن القرار .

أولا ، انه لا يعكس تقييمنا للبيانات الاسرائيلية التي عمت في الوثيقة

A/39/349 ، بأنها خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح . ثانيا ، ينبغي اعطاء المزيد

من الدراسة لهذا البند والبيانات الاسرائيلية في نطاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث يمكن ان يتم عمل بناء وتطبيقي . ولا تؤدي الادانات المتكررة الى تشجيع ذلك العمل . ثالثا ، لا نعتقد ان التهديدات الاسرائيلية ، المشار اليها في الفقرة السادسة من الديباجة ما زالت قائمة . ولا نرى اي دليل على ذلك . رابعا ، من اجل تدعيم منظومة الامم المتحدة ، اوصى الامين العام في تقريره السنوي تجنب الازدواجية في الجهود والتكرار غير الضروري للبنود . ومع ادراكنا خطورة العمل الاسرائيلي ، نعتقد انه ليس مما يخدم اي هدف مفيد ان تصبح تلك القضية بندا دائما مدرجا في جدول اعمال الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمت الجمعية العامة

نظرها في البند ٢٤ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٧